

الاستثمارات في الشركات الزميلة (معيار المحاسبة الدولي ٢٨)

١- الخلفية والمقدمة:

ينبغي تطبيق هذا المعيار على جميع طرق محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة ولكنه لا يطبق على الاستثمارات في الشركات المحتفظ بها من قبل مؤسسة ذات رأسمال مشترك وصندوق استثمار متبادل ووحدة ائتمان ومنشأة مشابهة، بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، حيث يتم تحديد هذه الاستثمارات عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة ويتم محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ .

٢- تعريف المصطلحات الرئيسية (وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨):

الشركة الزميلة:

المنشأة التي يكون للمستثمر فيها تأثير هام، ولكنها ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك.

التأثير الهام:

صلاحية المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية لجهة المستثمر بها وليس السيطرة على هذه السياسات، حيث تتضمن تلك السيطرة " السيطرة المشتركة" على تلك السياسات.

طريقة حقوق الملكية:

طريقة محاسبية يتم بموجبها الاعتراف بالاستثمار مبدئياً بسعر التكلفة ويتم تعديله بعد ذلك ليعكس التغير في حصة المستثمر من صافي أصول الجهة المستثمر بها الذي يتم بعد الشراء، ويتم شمل الأرباح أو الخسائر التي يمكن نسبها إلى الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان دخل المستثمر.

٣- التأثير العام:

١/٣- يُفترض أن يكون للمستثمر تأثير هام في حال امتلاك بشكل مباشر أو غير مباشر ٢٠ % أو أكثر من سلطة التصويت في الشركة الزميلة إلا إذا كان من الممكن بوضوح إثبات عدم وجود التأثير الهام، وإذا كانت نسبة الملكية أقل من ٢٠ %، يُفترض ألا يكون للمستثمر تأثير هام إلا إذا

كان من الممكن إظهار هذا التأثير، وإذا كان مستثمر آخر يحتفظ بالنسبة الكبيرة من الملكية أو حتى الأكثرية منها، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا يمكن أن ينشأ التأثير الهام من خلال ملكية بنسبة ٢٠ % أو أكثر.

٢/٣- ينشأ التأثير الهام عادة بإحدى الطرق التالية:

* التمثيل في مجلس الإدارة.

* المشاركة في عملية صياغة السياسات.

* المعاملات الهامة التي تحدث بين المنشأتين.

* التغيير في الإدارة.

* تقديم معلومات فنية أساسية.

يجب النظر في وجود حقوق التصويت المحتملة، على سبيل المثال، من خلال ملكية الشهادات الإسمية وخيارات شراء الأسهم وما شابهها عند تقييم ما إذا كان لدى المنشأة تأثيراً هاماً، وعندما تكون حقوق التصويت المحتملة هذه غير قابلة للممارسة حالياً، فإنها لا تُؤخذ في الاعتبار.

٣/٣- يُفقد التأثير الهام عندما يفقد المستثمر صلاحية المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للجهة المستثمر بها، ويمكن أن يحدث هذا دون فقدان سلطة التصويت أو دون حصول تغير في مستويات الملكية، على سبيل المثال، يمكن أن يحدث هذا عند خضوع الشركة الزميلة لسيطرة الحكومة أو أنظمتها نتيجة اتفاقية تعاقدية.

٤- طريقة حقوق الملكية:

بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة مبدئياً بسعر التكلفة، ثم يتم تعديل المبلغ المسجل لاعتلاف بحصة المستثمر من أرباح أو خسائر الجهة المستثمر بها بعد ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الدخل، وقد تكون التعديلات على المبلغ المسجل ضرورية للتوزيعات المقبوضة أو من خلال التغيرات في حصة المستثمر في الجهة المستثمر بها أو التغيرات الناتجة عن إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات على سبيل المثال.

٥- الاستثناءات من طريقة حقوق الملكية:

ينبغي محاسبة الاستثمار في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية إلا في الظروف الاستثنائية الثالث التالية:

١- عند تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ بها برسم البيع وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.٥

٢- عندما لا ينبغي على الشركة الأم عرض البيانات المالية الموحدة بسبب الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٢٧.

٣- عندما لا يحتاج المستثمر إلى استخدام طريقة حقوق الملكية إذا انطبقت جميع المعايير التالية:

أ- يكون المستثمر عبارة عن شركة تابعة مملوكة بالكامل أو مملوكة جزئياً لمنشأة أخرى، ويتم إطلاع مالكيها بعدم تطبيق المستثمر لطريقة حقوق الملكية ولا يبدوا اعتراضهم على ذلك، ويكون المالكون في هذه الحالة هم جميع أولئك المخولين بالتصويت.

ب- لا يتم تداول أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمستثمر في السوق العام.

ج- لم يودع المستثمر، وليس قيد إيداع، بياناته المالية لدى هيئة أوراق مالية أو أي جهة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أية فئة من الأدوات المالية في السوق العام.

د- تقوم الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة للمستثمر بإعداد بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام وتمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٦- توقف المستثمر عن ممارسة تأثير هام:

١/٦- إذا توقف المستثمر عن كونه يمارس تأثيراً هاماً على الشركة الزميلة، لا ينبغي استخدام طريقة حقوق الملكية وينبغي محاسبة الاستثمار باستخدام معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ، شريطة ألا تصبح الشركة الزميلة شركة تابعة أو مشروع مشترك.

٢/٦- إن المبلغ المسجل في التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة زميلة ينبغي معاملته على أنه تكلفة عند قياسه بشكل أولي كأصل مالي بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

٧- شراء شركة زميلة والمعالجة المحاسبية:

١/٧- عند شراء استثمار معين في شركة زميلة، يتم محاسبة أي فرق بين تكلفة الاستثمار وحصصة المستثمر من صافي القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الزميلة وإلتزاماتها المحتملة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣، لذلك، يتم شمل أي شهرة تتعلق بالشركة الزميلة ضمن القيمة المسجلة للاستثمار.

٢/٧- لا يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣، وبالتالي معيار المحاسبة الدولي ٢٨، بإطفاء تلك الشهرة، وتُسنتى الشهرة السلبية من المبلغ المسجل لاستثمار، وينبغي أن يُشمل هذا المبلغ كدخل في تحديد حصصة المستثمر من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة لفترة التي تم فيها شراء الاستثمار.

٣/٧- يتم بعد الشراء إجراء تعديلات على حصصة المستثمر من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في تلك الأحداث التي تتكبد فيها الشركة الزميلة خسائر انخفاض القيمة.

٤/٧- تُستخدم أحداث البيانات المالية المتوفرة الخاصة بالشركة الزميلة في تحديد حصصة المستثمر من الأرباح أو الخسائر، وفي حال اختلاف تاريخ إعداد التقارير المالية للمستثمر عن تاريخ إعداد التقارير المالية للشركة الزميلة، ينبغي أن يعد كلاهما بيانات مالية بدءاً من تاريخ تلك البيانات المالية الخاصة بالمستثمر إلا إذا كان من غير الممكن القيام بذلك.

٥/٧- في حال إعداد البيانات المالية بتاريخ مختلف عن تاريخ إعداد التقارير المالية، ينبغي إجراء تعديلات لأي معاملات أو أحداث هامة حصلت بين تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة وتاريخ البيانات المالية للمستثمر، وينبغي ألا يتعدى الفرق بين تواريخ إعداد التقارير المالية مدى ثلاثة أشهر.

٦/٧- في حال استخدمت الشركة الزميلة سياسات محاسبية تختلف عن تلك التي يستخدمها المستثمر، ينبغي تعديل البيانات المالية الخاصة بالشركة الزميلة واستخدام السياسات المحاسبية الخاصة بالمستثمر.

٧/٧- إذا تساوت حصة المستثمر من خسائر الشركة الزميلة بحصته في الشركة الزميلة أو تجاوزتها، ينبغي على المستثمر ألا يعترف بحصته في أي خسائر إضافية.

٨/٧- تكون الحصة في الشركة الزميلة عبارة بشكل أساسي عن المبلغ المسجل لاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية بالإضافة إلى أي حصص أخرى طويلة الأجل تعتبر بشكل أساسي جزء من صافي استثمار المستثمر في الشركة الزميلة.

ومثال ذلك هو القرض طويل الأجل من المستثمر إلى الشركة الزميلة، ولا تتضمن الحصص طويلة الأجل في هذا السياق الذمم المدينة أو الدائنة التجارية أو أي ذمم مدينة مضمونة طويلة الأجل، ويجب تطبيق الخسائر المعترف بها التي تزيد عن استثمار المستثمر في الأسهم العادية على العناصر الأخرى لحصة المستثمر في الشركة الزميلة من حيث أولويتها في التصفية.

٩/٧- عند تخفيض حصة المستثمر إلى صفر، يصبح هناك خسائر إضافية ويتم الاعتراف بالالتزامات فقط إلى الحد الذي يكون فيه على المستثمر التزام قانوني أو التزام نافع أو أنه قام بتسديد دفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة، وعندما تقوم الشركة الزميلة بالإبلاغ عن الأرباح، يمكن أن يعترف المستثمر بحصته من تلك الأرباح فقط بعد أن تتساوى حصته من الأرباح بحصة الخسائر غير المعترف بها بعد.

٨- خسائر انخفاض القيمة:

١/٨- تنطبق مؤشرات انخفاض القيمة الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ على الاستثمارات في الشركة الزميلة، وبما أن الشهرة تُشمل في المبلغ المسجل للاستثمار في الشركة الزميلة ولا يُعترف بها بشكل منفصل، فلا يمكن اختبارها فيما يخص انخفاض القيمة بشكل منفصل من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦، وبدلاً من ذلك، يتم اختبار كامل المبلغ المسجل فيما يخص انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٦ من خلال مقارنة المبلغ القابل للاسترداد مع المبلغ المسجل.

٢/٨- يجب تقييم كل شركة زميلة على حدة فيما يخص المبلغ القابل للاسترداد لذلك الاستثمار ما لم تحقق الشركة الزميلة تدفقات نقدية مستقلة.

٣/٨- يتم محاسبة الاستثمار في شركة زميلة ما في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بالمستثمر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٧.

٩- الإفصاحات:

١/٩- بموجب معيار المحاسبة الدولي ٢٨، تعتبر الإفصاحات التالية إلزامية:

- * القيمة العادلة للاستثمار في الشركات الزميلة التي يوجد لها عروض أسعار منشورة.
- * المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة، بما في ذلك المبالغ الإجمالية للأصول والالتزامات والإيرادات والأرباح أو الخسائر.
- * أسباب محاسبة الاستثمارات التي تقل عن ٢٠% بطريقة حقوق الملكية أو متى لا تتم محاسبة الاستثمارات التي تزيد عن ٢٠% بطريقة حقوق الملكية.
- * تاريخ إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة التي تختلف عن البيانات المالية للمستثمر والأسباب وراء ذلك.
- * طبيعة ونطاق أي قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة على نقل الأموال إلى المستثمر على صورة توزيعات أرباح نقدية أو سداد للقروض أو السلف.
- * الحصة غير المعترف بها من خسائر الشركة الزميلة، لفترة وبشكل تراكمي، إذا توقف المستثمر عن الاعتراف بحصته من خسائر الشركة الزميلة.
- * أسباب عدم محاسبة الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- * المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة، إما بشكل فردي أو ضمن مجموعات، التي لا يتم محاسبتها بطريقة حقوق الملكية، بما في ذلك مبالغ إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات والإيرادات والأرباح أو الخسائر.
- * ينبغي تصنيف استثمار طريقة حقوق الملكية على أنه أصول غير متداولة.
- * يجب الإفصاح عن حصة المستثمر من أرباح أو خسائر استثمارات طريقة حقوق الملكية، والمبلغ المسجل لتلك الاستثمارات بشكل منفصل.
- * ينبغي الإفصاح عن حصة المستثمر في أي عمليات متوقفة في الشركات الزميلة بشكل منفصل.

* إن حصة المستثمر من التغييرات المعترف بها مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة يتم أيضاً الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من قبل المستثمر، ويتم الإفصاح عنها في بيان التغييرات في حقوق الملكية كما يقتضي ذلك معيار المحاسبة الدولي ١ " عرض البيانات المالية".

٢/٩- إضافة لذلك، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٧، ينبغي الإفصاح عن النقاط التالية:

* حصة المستثمر من الالتزامات المحتملة للشركة الزميلة التي يتم تكبدها بشكل مشترك مع المستثمرين الآخرين.

* أي التزامات محتملة يمكن أن تنشأ لأن المستثمر مسؤول بشكل منفرد عن جميع أو بعض الالتزامات الشركات الزميلة.

البيانات المالية الموحدة والمنفصلة (معيار المحاسبة الدولي ٢٧)

١- نطاق التطبيق:

ينبغي تطبيق هذا المعيار في إعداد البيانات المالية الموحدة لمجموعات الشركات التي تسيطر عليها منشأة أم.

٢- تعريف المصطلحات الرئيسية (وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٧)

البيانات المالية الموحدة:

البيانات المالية لمجموعة معينة تظهر على أنها تخص منشأة اقتصادية واحدة.

الشركة التابعة:

عبارة عن منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى.

الشركة الأم:

عبارة عن منشأة تمتلك واحدة أو أكثر من الشركات التابعة.

السيطرة:

سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة.

حقوق الأقلية:

هو ذلك الجزء من حصص حقوق الملكية الذي لا يمتلكه الشركة الأم.

٣- عرض البيانات المالية:

ينبغي عرض البيانات المالية من قبل الشركة الأم باستثناء الحالات الأربعة التالية:

- ١- إذا كانت الشركة الأم هي شركة تابعة مملوكة بالكامل أو مملوكة جزئياً لمنشأة أخرى ولا يعترض مالكوها الآخرون على عدم إعداد البيانات المالية الموحدة من قبل الشركة الأم.
- ٢- إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة الأم غير متداولة في السوق العام.
- ٣- إذا لم تقم الشركة الأم قد أودعت، أو أنها قيد إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو جهة تنظيمية أخرى لغرض إصدار الأسهم.
- ٤- إذا قامت الشركة الأم النهائية أو الوسيطة بإعداد بيانات مالية موحدة تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتاحة للاستخدام العام.

٤- البيانات المالية الموحدة:

- ١/٤- يتعين توحيد كافة الشركات التابعة للشركة الأم، ويُفترض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من نصف حقوق التصويت في المنشأة.
- ٢/٤- إن كان من الممكن في ظروف استثنائية إثبات أن هذه الملكية لا تشكل سيطرة، فإن العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة لا تكون قائمة، وإن تم الحصول على أقل من نصف حقوق التصويت أو حتى نصف حقوق التصويت، فإنه لا يزال من الممكن أن توجد السيطرة عندما يكون هناك سلطة:

- * تزيد عن نصف حقوق التصويت بسبب وجود اتفاقية مع مستثمرين آخرين.
 - * لإدارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وفق القانون أو عبر اتفاقية معينة.
 - * لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وتكون السيطرة على المنشأة من قبل ذلك المجلس.
 - * للإدلاء بأغلبية الأصوات في اجتماع مجلس الإدارة ويتم ممارسة السيطرة من قبل ذلك المجلس.
- ٣/٤- لا يمكن استثناء أي شركة تابعة من عملية التوحيد لأن أعمالها تختلف عن أعمال المنشآت الأخرى ضمن المجموعة.

٤/٤- تفقد المنشأة السيطرة عندما تفقد سلطة إدارة سياساتها المالية والتشغيلية، ويمكن لهذا أن يحدث، على سبيل المثال، عندما تخضع الشركة التابعة لسيطرة الحكومة أو جهة تنظيمية أو محكمة قانونية، أو نتيجة اتفاق تعاقدي.

٥/٤- لا يتطلب المعيار توحيد الشركة التابعة عندما يُقصد من الرقابة أن تكون مؤقتة، وينبغي أن يتوفر دليل على أنه تم شراء الشركة التابعة بغية التصرف بها خلال ١٢ شهراً وأن الإدارة تبحث بشكل فاعل عن مشتري.

٦/٤- يجب توحيد الشركة التابعة التي تم استثنائها مسبقاً من التوحيد ولم يتم التصرف بها خلال فترة ١٢ شهراً بدءاً من تاريخ الشراء.

٧/٤- ينبغي عدم استثناء الشركة التابعة، التي تعمل تحت وطأة قيود صارمة طويلة الأمد تقوض من قدرتها على نقل الأموال إلى الشركة الأم، من التوحيد، إذا يتحتم التخلي عن السيطرة من أجل حدوث الاستثناء.

٥- الإجراءات المحاسبية:

١/٥- يجب أن تستخدم المجموعة سياسات محاسبية موحدة لإعداد التقارير حول المعاملات دون استثناء.

٢/٥- يجب عرض حقوق الأقلية بشكل منفصل عن حقوق الملكية للمنشأة الأم ويجب إظهارها ضمن حقوق الملكية، كما يجب أيضاً عرض حقوق الأقلية في أرباح أو خسائر المجموعة بشكل منفصل.

٣/٥- ينبغي حذف جميع المعاملات والأرصدة والدخل والنفقات بين المجموعات بالكامل، وقد تكون أية خسائر بين المجموعات من البنود مؤشر على خسارة انخفاض القيمة وقد تتطلب الاعتراف في البيانات المالية الموحدة.

٤/٥- يتعين إعداد البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة باستخدام نفس تاريخ الإبلاغ، وإذا كانت تواريخ الإبلاغ مختلفة، ينبغي أن تقوم الشركة التابعة بإعداد بيانات مالية إضافية لأغراض التوحيد بدءاً من نفس التاريخ الخاص بالمنشأة الأم، ما لم يكن من غير الممكن القيام بذلك، وفي

مثل هذه الحالة، لابد من إجراء تعديلات لشمّل آثار المعاملات الهامة التي حدثت بين تاريخ البيانات المالية للشركة التابعة والبيانات المالية لشركة الأم، وينبغي أن لا يتجاوز الفرق بين هذين التاريخين مدة ثلاثة أشهر.

٥/٥- إذا كانت الخسارة المطبقة على الأقلية تتجاوز حقوقها في حقوق الملكية للشركة التابعة، يتم قيد الزيادة وأية خسائر إضافية يمكن نسبها للأقلية على حساب المجموعة، ما لم يكن على الأقلية تعهداً ملزماً بتعويض الخسائر.

٦/٥- عندما تقوم الشركة التابعة لاحقاً بإعداد التقارير حول الأرباح، سيتم نسب جميع هذه الأرباح إلى المجموعة إلى أن يتم استرداد حقوق الأقلية من الخسائر التي تحملتها المجموعة.

٧/٥- في البيانات المالية المنفصلة لمنشأة الأم، ينبغي محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك إما بقياس الاستثمارات بسعر التكلفة أو وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩. وينبغي محاسبة أي من هذه البنود التي يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها برسم البيع وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥.

٨/٥- إن الاستثمارات في المنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والشركات الزميلة التي يتم محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ في البيانات المالية الموحدة (أي عندما تتوقف الشركة التابعة عن كونها شركة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك) يجب محاسبتها بنفس الطريقة في البيانات المالية المنفصلة للمستثمر.

٦- الإفصاحات:

تعتبر متطلبات الإفصاح بموجب هذا المعيار واسعة جداً، ويتعين إجراء الإفصاحات التالية في البيانات المالية الموحدة:

- أ- طبيعة العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة عندما لا تمتلك الشركة الأم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة، أكثر من نصف سلطة التصويت.
- ب- الأسباب في أن ملكية أكثر من نصف سلطة التصويت أو سلطة التصويت الممكنة للجهة المستثمر بها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة، لا تشكل سيطرة.

ج- تاريخ إبلاغ البيانات المالية للشركة التابعة عندما تُستخدم تلك البيانات المالية لإعداد بيانات مالية موحدة وتكون ذات تاريخ إبلاغ أو فترة زمنية يختلفان عن تاريخ إبلاغ الشركة الأم وفترتها الزمنية، والسبب وراء استخدام تاريخ إبلاغ مختلف أو فترة إبلاغ مختلفة.

د- طبيعة ونطاق أية قيود هامة على قدرة الشركات التابعة على نقل الأموال إلى الشركة الأم في صورة توزيعات أرباح نقدية أو تسديد القروض أو السلف.

٢/٦- تُطلب الإفصاحات التالية عند إعداد البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم التي تختار عدم إعداد البيانات المالية الموحدة:

أ- حقيقة أن البيانات المالية هي بيانات مالية منفصلة وأنه تم استخدام الإعفاء من عملية التوحيد، والاسم وبلد التأسيس أو الإقامة للمنشأة التي تم إعداد بياناتها المالية الموحدة الممتثلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للاستخدام العام، والعنوان الذي يمكن منه الحصول على تلك البيانات المالية الموحدة.

ب- قائمة بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والشركات الزميلة، بما في ذلك الاسم وبلد التأسيس أو الإقامة ونسبة حصة الملكية، وإذا كان هناك اختلاف، نسبة سلطة التصويت المحتفظ بها.

ج- وصف الأسلوب المستخدم لحساب الاستثمارات في الفقرة (ب)

٣/٦- تُطلب الإفصاحات التالية عندما تقوم الشركة الأم، أو المستثمر في منشأة مسيطر عليها بشكل مشترك، أو المستثمر في شركة زميلة بإعداد بيانات مالية منفصلة:

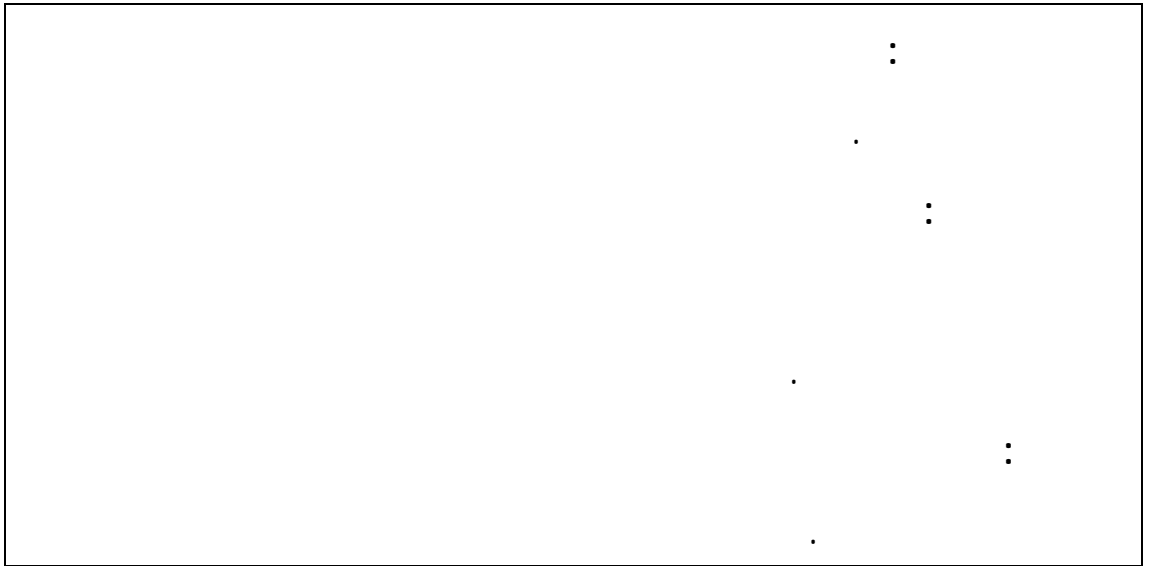
أ- حقيقة أن البيانات هي بيانات مالية منفصلة والأسباب وراء إعداد تلك البيانات إن لم يتطلبها القانون.

ب- قائمة بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والشركات الزميلة، بما في ذلك الاسم وبلد التأسيس أو الإقامة ونسبة حصة الملكية، وإذا كان هناك اختلاف، نسبة سلطة التصويت المحتفظ بها. ج- وصف الأسلوب المستخدم لاحتساب الاستثمارات في البند (ب).

()

: -

: -



: - /

: - /

. : - /

:

*

*

*

*

% () %
()

. :
: ()
.()

:

()

:

()

.

:

-

- /

.

:

:

()

()

.()

()

()

()

()

%

()

()

:

:

()

()

()

()

()

()

()

- /

" "

:

-

- /

- /

- /

.()

- /

:

-

- /

:

*

*

*

- /

- /

- /

:

()

()

- /

- /

)

(

: -

- /

- /

"

"

"

"

- /

- /

:

*

*

*

:

-

- /

.

- /

:

-

- /

- /

- /

"

"

:

-

:

()

()

()

()

()

()

()

()

()

()

